

قواعد الاحكام

[427] (ط): لو قال: هذه الدار لاحد هذين وهي في يده الزم البيان (1)، فان عين قبل، وللآخر إخلافه وإخلاف الآخر، فان أقر للآخر غرم للثاني، إلا أن يصدقه الاول. وهل له إخلاف الاول؟ إشكال، وللثاني إخلافه. ولو أقر لزيد فشهد اثنان بسبق إقراره لعمره وكذبهما زيد فلا غرم. ولو قال: لا أعلم دفعها اليهما وكانا خصمين، ولكل منهما إخلافه لو ادعى علمه ولو قال: لزيد أو الحائط كذا ففي صحة الاقرار نظر. ولو قال: لزيد والحائط كذا فالاقوى صحة النصف خاصة لزيد. ولو صدق أحد المدعين بما يوجب الاشتراك - كالارث والابتياح صفقة في النصف دون اشتراك السبب - فهو لهما، ولو لم يوجب الشركة لم يشاركه الآخر، فان أقر بالجميع لاحدهما: فان اعترف المقر له للآخر سلم إليه النصف، والا فان ادعى الجميع بعد ذلك فهو له. (ي): لو قال: أحد هذين العبدین لزید طوّل بالبيان، فان عين قبل، فان أنكر زید حلف المقر، ثم يقر الحاكم ما أقر به في يده، أو ينتزعه الى أن يدعيه زید. ولو قال: لزید عندي درهم أو دينار فهو إقرار بأحدهما (2)، فيطالب بالتفسير. ولو قال: إما درهم أو درهما ثبت الدرهم، وطولب بالجواب عن الثاني.

(1) في (أ، ب، د): " بالبيان ". (2)

العبارات من قوله: " أو دينار فهو إقرار بأحدهما... " سقطت من نسخة (د).